

Distr.: General
19 April 2010
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير نصف السنوي الحادي عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - معلومات أساسية

- ١ - إن هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي الحادي عشر الذي أقدمه عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهو يوفر تقييما شاملا للتقدم المحرز في تنفيذ القرار منذ صدور تقريره الأخير المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (S/2009/542). ويلقي الضوء على المسائل المثيرة للقلق التي لا تزال تعرقل الجهود المبذولة لتعزيز سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، على النحو المطلوب في القرار المذكور.
- ٢ - في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وقع الرئيس ميشال سليمان ورئيس الوزراء المكلف آنذاك سعد الحريري، المرسوم القاضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية، بعد مرور خمسة أشهر على إجراء الانتخابات البرلمانية في ٧ حزيران/يونيه. وقد أسهم التقارب السوري - السعودي في هذه العملية. وتتألف الحكومة الجديدة من ٣٠ وزيرا، ١٥ من الأكثرية البرلمانية و ١٠ من المعارضة و ٥ من حصة مخصصة للرئيس.
- ٣ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الرئيس سليمان بزيارة قصيرة إلى الجمهورية العربية السورية وعقد اجتماع قمة مع الرئيس بشار الأسد. وجاءت هذه الزيارة في أعقاب تشكيل الحكومة في لبنان. واتفق الرئيسان على العمل معا لمواصلة تعزيز الوحدة العربية وتحقيق الاستقرار في المنطقة. كما اتفقا على زيادة التعاون بين بلديهما ومواصلة تنفيذ ما اتخذه من قرارات في اجتماع القمة الماضي الذي عقده في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨.
- ٤ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أقر المجلس النيابي رسميا البيان الوزاري لحكومة رئيس الوزراء الحريري، الذي حصل على ١٢٢ صوتا من أصل ١٢٨ من أصوات النواب بعد مناقشته على مدى ثلاثة أيام. ولقد كان الحصول على هذه الموافقة شبه المطلقة على



الحكومة الجديدة أمرا متوقعا كونها حكومة وحدة وطنية. وبعد حصول الحكومة على الثقة، اتجه الرئيس سليمان إلى الولايات المتحدة وقام رئيس الوزراء الحريري بأول زيارة رسمية له إلى المملكة العربية السعودية.

٥ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قام رئيس الوزراء بأول زيارة له إلى دمشق حيث التقى بالرئيس الأسد وأجرى معه محادثات مكثفة. واعتبرت هذه الزيارة تاريخية على عدة صعد، خصوصا لكونها أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء لبناني منذ الزيارة القصيرة التي قام بها فؤاد السنيورة في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وركز الجانبان في الخطاب السياسي على فتح صفحة جديدة، وشكلت هذه القمة منعطفًا هامًا في مجال تطبيع العلاقات بين البلدين. وقوبلت هذه الزيارة في لبنان بارتياح شديد وانعكست إيجابًا على الساحة السياسية فيه.

٦ - وعلى امتداد الأشهر الستة المنصرمة، كانت الحياة السياسية في لبنان مستقرة عموماً، ولا سيما نتيجة جهود المصالحة على الصعيدين الداخلي والإقليمي. ولكنها شهدت مؤخراً تبادلاً علنياً للانتقادات بين الزعماء اللبنانيين. وقد أدى ذلك إلى توتر الأوضاع وتردي الأجواء السياسية وذلك ضمن السياق الأوسع لتصاعد حدة الخطاب على الصعيد الإقليمي.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٧ - يسرني أن يكون قد نفذ عدد من أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) منذ اعتماده في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. فقد أُجريت الانتخابات الرئاسية والنيابية بطريقة حرة ونزيهة. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها ومعداتها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة وباشرا محادثات رفيعة المستوى بشأن المسائل ذات الصلة بسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، مثل ترسيم الحدود المشتركة الذي لم يتم بعد بالقدر الذي حث عليه بقوة مجلس الأمن في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

٨ - ورغم هذا التقدم الهام الذي تحقق في مجال تنفيذ أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لا يزال وجود ميليشيات لبنانية وغير لبنانية يشكل تهديداً لاستقرار البلد والمنطقة، وحجر عثرة تحول دون استثمار الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني دون سواهما بالحق في استخدام القوة في جميع أنحاء لبنان. ولذلك لا يزال يتعين تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بالكامل.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظللت على اتصال دائم ووثيق مع جميع الأطراف في لبنان، ومع الزعماء المعنيين على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعقدت أول اجتماع لي مع رئيس الوزراء الحريري في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وفي تلك المناسبات، أعربت عن

دعم الأمم المتحدة التام لسيادة لبنان واستقلاله وسلامه أراضييه، وللتقدم المحرز في هذا الصدد. وحثت أيضا على تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وسائر القرارات المتصلة بلبنان بحذافيرها. كما تابعت بعناية ما شهدته المنطقة من تحولات ولاحظت تأثيرها على الحالة السياسية في لبنان.

ألف - سيادة لبنان وسلامة أراضييه ووحدته واستقلاله السياسي

١٠ - إن الهدف الرئيسي للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) هو تعزيز سيادة لبنان وسلامة أراضييه ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها دون سواها في جميع أنحاء البلد، وذلك وفقا لاتفاق الطائف المبرم عام ١٩٨٩، الذي التزمت به جميع الأحزاب السياسية في لبنان. وما برح تحقيق هذا الهدف يشكل أولى الأولويات على جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بلبنان.

١١ - وفي أعقاب اجتماعي برئيس الجمهورية العربية السورية ورئيس وزراء لبنان في دمشق يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ساد على ما يبدو اتفاق في وجهات النظر من جديد بشأن ضرورة ترسيم الحدود اللبنانية - السورية، وهو أمر كان قد تمخض عنه اجتماع القمة الذي عقده الرئيسان الأسد وسليمان في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨.

١٢ - وفي حين أن التفاوض بشأن اتفاق حدودي وإبرام مثل هذا الاتفاق هما من صلاحيات البلدين دون سواهما، فإن الترسيم الواضح للحدود الوطنية، مثلما شجع عليه بقوة قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، يشكل أحد المؤشرات الأساسية والعناصر الجوهرية لسيادة أي دولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وهو ما يرمي القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى تحقيقه في لبنان. ولذا فإنني أشجع كلا البلدين على إحراز مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة وأرحب بإعراجهما مجددا عن اعتزامهما ترسيم حدودهما المشتركة، على النحو المطلوب في القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

١٣ - وتواصل إسرائيل احتلالها للجزء الشمالي لقرية الغجر في انتهاك منها لسيادة لبنان ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أشرت في تقريرتي الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2010/105)، فإن الجهود الدبلوماسية المبذولة لحل قضية منطقة مزارع شبعا لم تؤت بعد ثمارها.

١٤ - ويشكل حرق الطائرات والطائرات بدون طيار الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني بشكل شبه يومي انتهاكا لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويزيد تخليق الطائرات الإسرائيلية بحد ذاته من حدة التوتر ويمكن أن يتسبب في وقوع حادث

يفضي إلى تفاقم الوضع. وقد احتجت الحكومة اللبنانية مرارا وتكرارا على هذه الانتهاكات. وقد أثرت هذه المسألة عدة مرات مع السلطات الإسرائيلية على أعلى المستويات، ولكنها تدّعي بدورها أنها تنفذ عمليات التحليق هذه لأسباب أمنية، ذاكرة مزاعم تتعلق بخرق الحظر المفروض على الأسلحة عملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإنني أشجب هذه الانتهاكات وأدعو إسرائيل إلى التقيد بواجباتها والكف عن عمليات التحليق تلك.

١٥ - وإني مدرك لقلق لبنان إزاء عمليات شبكات التجسس الإسرائيلية المزعومة في البلد. وقد واصلت الأجهزة الأمنية تحقيقاتها فيها واعتقلت مزيدا من الأشخاص.

باء - بسط سيطرة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية

١٦ - كررت الحكومة اللبنانية، ولا سيما في بيانها الوزاري، اعتزامها بسط سلطة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية، بحيث يصبح الجيش اللبناني في نهاية المطاف القوة العسكرية الوحيدة في البلد. كما أشارت في البيان الوزاري إلى حقها الحصري باتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والحرب. وتحقيقا لذلك، اضطلع الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بدور حاسم في توطيد سيادة لبنان وبسط سيطرة الحكومة على جميع أنحاء البلد، مما يرسخ الاستقرار في لبنان وفي بلدان الجوار.

١٧ - وإن منع دخول الأسلحة إلى الجماعات المسلحة أمر جوهري بالنسبة لسيادة لبنان وأمن جميع مواطنيه. وقد واصلت عدة دول أعضاء تزويدي بالمعلومات التي يبدو أنها تؤكد الادعاءات بتهريب الأسلحة عبر الحدود البرية. وقد اعترف مسؤولون حكوميون في لبنان بسهولة اختراق الحدود وبإمكانية حدوث عمليات تهريب للأسلحة عبرها. وإني أحمل تلك التقارير على محمل الجد ولكن الأمم المتحدة تفتقر إلى الوسائل التي تمكنها من التحقق منها بشكل مستقل. وقد أثرت هذه المسألة مع عدة قادة في المنطقة وطلبت مساعدتهم في هذا الصدد. ويجب على جميع الدول التقيد بحظر توريد الأسلحة. وهذا عامل رئيسي لتحقيق الاستقرار في لبنان وفي المنطقة.

١٨ - وأكدت لي السلطات اللبنانية مجددا التزامها بتحسين مراقبة حدودها البرية لمنع دخول الأسلحة والذخائر والأفراد غير المأذون لهم إلى البلد. وأُشيد بالحكومة للإجراءات التي اتخذتها من خلال القوة المشتركة لمراقبة الحدود التي تعمل في شمال البلد، ولكن لا بد من تكثيف الجهود التي تبذلها والاضطلاع بها بطريقة أكثر انتظاما. وأعلن رئيس الوزراء الحريري مؤخرا التزام حكومته بوضع استراتيجية شاملة لضبط الحدود اللبنانية، عملا بتوصيات الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية، وعين الوزير جان أغاسبيان ليتولى تنسيق ما تتخذه الحكومة من إجراءات للإشراف على وضعها. وسيعود تحسين العلاقات

الثنائية بين لبنان والجمهورية العربية السورية بالفائدة على ضبط الحدود اللبنانية بشكل فعلي.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت مصادر أمنية في لبنان مؤخرًا، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بحدوث إطلاق للنيران وانفجارات في قواعد شبه عسكرية في الجزء الشرقي من سهل البقاع تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. إن وجود هذه القواعد قرب الحدود يشكل عقبة إضافية أمام ضبط الحدود البرية. وقد آن الأوان لمعالجة هذا الوضع الشاذ معالجة جدية، على النحو الذي دعي إليه في إطار الحوار اللبناني الوطني والبيان الوزاري. وإدراكًا مني للتداعيات التي تخلفها هذه المسألة على صعيد المنطقة، أدعو جميع الأطراف المعنية إلى تقديم المساعدة لمعالجتها.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت مجموعة من الحوادث في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي أدرجت تفاصيل عنها في تقرير الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2010/105). كما وقعت حوادث إطلاق نيران وانفجارات صغيرة شمال نهر الليطاني. وتؤكد هذه الحوادث وجود أسلحة في البلد خارج نطاق سيطرة الحكومة.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢١ - ما فتئت الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية تعمل في البلد خارج نطاق سيطرة الحكومة في انتهاك خطير منها للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولا يزال الجناح العسكري لحزب الله يعتبر أبرز ميليشيا لبنانية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، توجد عدة جماعات مسلحة فلسطينية تعمل في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على النحو المطلوب في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٢٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وفي حين كانت الحكومة المشكلة حديثًا تضع البيان الوزاري في صيغته النهائية، أعلن الأمين العام لحزب الله الوثيقة السياسية الجديدة للحزب التي اعتمدت في مؤتمره العام الذي كان قد أنهى أعماله قبل ذلك بعدة أيام. وفي الوثيقة الجديدة، التي تحل محل الوثيقة التأسيسية لعام ١٩٨٥، أعاد حزب الله دعمه "للمقاومة"، التي تتجاوز استرجاع ما يعتبره الحزب أراضٍ لبنانية محتلة ويعتبرها الحزب قدرة دفاعية ضرورية ضد التهديدات الإسرائيلية. ويرفض الحزب رفضًا باتًا أي تسوية مع إسرائيل وأي اعتراف بشرعيتها.

٢٣ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، استقبل الرئيس الأسد في دمشق رئيس جمهورية إيران الإسلامية، أحمددي نجاد، والأمين العام لحزب الله، نصر الله. وبعد أيام قليلة، وصف الأمين العام لحزب الله اجتماعهم هذا بأنه "مؤتمر قمة"، ووجه شكره إلى الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية على الدعم الذي تقدمانه إلى الحزب، معتبرا أن الدول العربية الأخرى ينبغي أن تحذو حذوهما.

٢٤ - وإن امتلاك حزب الله لترسانة هائلة من الأسلحة التي لا تخضع لسيطرة الحكومة ما زال يشكل إحدى المسائل التي تتمحور حولها النقاشات الدائرة في البلد. وهي تستقطب نقاشات حادة بين مختلف الزعماء السياسيين فيه. وأصبحت المسألة الخلافية المركزية في سياق إعداد البيان الوزاري للحكومة اللبنانية وأثناء المناقشة التي أجراها البرلمان للموافقة عليه.

٢٥ - ففي الفقرة ٦ من البيان المذكور الذي أُقر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أكدت الحكومة "التزامها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بمندرجاته كلها" واحترام لبنان لجميع القرارات الدولية التي تشمل، ضمنا، القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي يدعو فيه مجلس الأمن إلى تنفيذ جميع أحكام اتفاق الطائف الذي يقتضي نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان. غير أن الفقرة ٦ تنص أيضا على "حق لبنان، بشعبه وجيشه ومقاومته، في تحرير أو استرجاع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا اللبنانية والجزء اللبناني من قرية العجر، والدفاع عن لبنان في مواجهة أي اعتداء والتمسك بحقه في مياهه، وذلك بالوسائل المشروعة والمتاحة كلها". وأثناء المناقشة التي أجراها البرلمان لإقرار البيان الوزاري، أشاد نواب حزب الله بدور "المقاومة" وشددوا على أن الحاجة ما زالت تستدعي من حزب الله الإبقاء على سلاحه بسبب ما اعتبروه ضعف قدرات الجيش اللبناني.

٢٦ - وما فتئت تردني تقارير تؤكد أن حزب الله زاد إلى حد بعيد من ترسانة الأسلحة التي يمتلكها ومن قدراته العسكرية، فأصبح لديه أسلحة حديثة بعيدة المدى. والحزب نفسه لا ينفي هذه التقارير بل إن زعماءه أكدوا علنا أكثر من مرة أنه يمتلك قدرات عسكرية هائلة، مدعين أن الغرض منها الدفاع عن النفس. وليس في وسع الأمم المتحدة التحقق بشكل مستقل من هذه التقارير التي تردنا بشأن قدرات حزب الله العسكرية. لكنني أحمل تلك التقارير على محمل الجد.

٢٧ - ولم تنته محاكمة ٢٦ شخصا يُزعم أنهم ينتمون إلى حزب الله، متهمين بالتخطيط لارتكاب اعتداءات في مصر، ويتوقع أن يصدر الحكم في الأسابيع القادمة. ومن ضمن

ما يتهم به هؤلاء الأشخاص التآمر للاعتداء على السفن التي تعبر قناة السويس وعلى مراكز سياحية. وينفي هؤلاء الأشخاص التهم الموجهة ضدهم.

٢٨ - وما زلت أعتقد أن أفضل طريقة لتزع سلاح الجماعات المسلحة هي الطريقة التي تنفذ عبر آلية سياسية يشرف عليها اللبنانيون. وهذه الآلية السياسية تتخذ شكل طاولة الحوار الوطني. وأعلن الرئيس اللبناني في ٢٨ شباط/فبراير أسماء المشاركين في الجولة القادمة من جلسات الحوار الوطني الذي أصبح يضم الآن ٢٠ مشاركا بدلا من ١٥. ولجميع الأحزاب والطوائف الكبرى ممثلون في هذا الحوار لبحث مسألة وضع استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان. ويسرني أن أفيد بأن الرئيس سليمان استأنف عقد جلسات الحوار الوطني هذه في ٩ آذار/مارس، وذلك لأول مرة منذ إجراء الانتخابات النيابية العام الماضي. وعُقدت جلسة أخرى في ١٥ نيسان/أبريل.

٢٩ - وأعاد المشاركون في جلسات الحوار الوطني تأكيدهم، تمشيا مع البيان الوزاري للحكومة، الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠٠٦ المتمثل في نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ومعالجة مسألتَي الأمن والسلاح داخلها. وجاء التوتر الذي خيم على المنطقة ليطغى على المناقشات ولم تجر أي نقاشات جديدة لمسألة سلاح حزب الله مع أنها تبقى إحدى المسائل البارزة التي لم يحسمها بعد المشاركون في الجلسات المذكورة. وقرروا أيضا متابعة النقاشات بشأن وضع استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان، والسعي، عن طريق لجنة الخبراء التي شكلت أثناء إحدى جلسات الحوار السابقة، إلى تبيان النقاط المشتركة في الآراء التي أعرب عنها بشأن هذه الاستراتيجية. وأخيرا، تعهد المشاركون في جلسات الحوار الوطني بتحقيق المصالحة وتخفيف لهجة الخطاب السياسي في البلد. ومن المقرر عقد جلسة الحوار القادمة في ٣ حزيران/يونيه.

٣٠ - وما برح تواجد الجماعات الفلسطينية المسلحة خارج المخيمات يشكل خطرا يهدد الاستقرار في لبنان ويضعف السيادة اللبنانية. ومما يؤسف له أن ما من تقدم أُحرز في الأشهر الستة الماضية في مجال نزع سلاح هذه الجماعات، وفقا للاتفاق الذي خلصت إليه جلسات الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦ وأعيد تأكيده في إطار الحوار الوطني وفي البيان الوزاري، الداعي إلى نزع سلاح المواقع الفلسطينية الموجودة خارج المخيمات.

٣١ - وأشار في هذا الصدد إلى التصريح الذي أدلى به أمين سر حركة فتح الانتفاضة، أبو موسى، في ٣ آذار/مارس وأعلن فيه أنه يمكن نقل أماكن القواعد شبه العسكرية التابعة للحركة بالتنسيق مع السلطات اللبنانية وأن السلاح الفلسطيني ينبغي أن يشكل جزءا من النقاشات التي تجري في جلسات الحوار الوطني بشأن وضع استراتيجية وطنية للدفاع عن

لبنان. وجاء هذا التصريح بعد مضي شهرين على إعلان أمين سر فتح الانتفاضة رفضه أي محاولة لتفكيك القواعد العسكرية الفلسطينية الموجودة في سهل البقاع وجنوب بيروت.

٣٢ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، انفجرت قنبلة في مبنى في منطقة حارة حريك الواقعة في الضاحية الجنوبية لبيروت، تردد أن حركة حماس تستخدمه. وأودى هذا الانفجار بحياة رجلين على الأقل أفيد بأنهما عضوان في حركة حماس. وما زالت ملابسات الانفجار مجهولة، غير أن هذا الأمر يؤكد الخطر الذي يشكله وجود أسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة.

٣٣ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، زار رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بيروت لأول مرة منذ تشكيل الحكومة الجديدة، فقام علنا بتجديد دعوته الفلسطينيين في لبنان إلى احترام سيادة الدولة وقوانينها وأحكامها الأمنية. وأكد الرئيس عباس مؤخرا أن الحكومة اللبنانية هي التي ينبغي لها تولي مسؤولية الأمن على الأراضي اللبنانية وأنه يتعين عدم إبقاء السلاح الفلسطيني لا داخل المخيمات ولا خارجها. وإني أشيد بموقف الرئيس عباس هذا.

٣٤ - وما زالت الحالة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تدعو إلى القلق على الرغم من الهدوء الذي سادها بشكل عام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه أفيد عن حصول حوادث أمنية قليلة، ولا سيما في ١٥ شباط/فبراير، حينما اندلعت اشتباكات بين أعضاء من فتح وأعضاء تابعين لإحدى الحركات الإسلامية المتطرفة في مخيم عين الحلوة أدت إلى مقتل شخص واحد. وما زالت هذه المخيمات تشكل ملاذا آمنا للفارين من سلطة الدولة، مثل المقاتلين والمتطرفين والمجرمين ومهربي الأسلحة، إضافة إلى الفصائل الفلسطينية المسلحة بجميع انتماءاتها. ويُحتمل أن تتجاوز أعمال العنف حدود المخيمات لتطال المناطق المحاورة. وفي حين أن التنسيق والتعاون على الصعيد الأمني بين أجهزة الأمن اللبنانية والفصائل الفلسطينية شهدا بعض التحسن، غير أنه ليس للسلطات اللبنانية وجود دائم داخل المخيمات على الرغم من أن البرلمان اللبناني قد ألغى في عام ١٩٨٧ اتفاق القاهرة المبرم في عام ١٩٦٩ والذي ينظم تواجد القوات الفلسطينية المسلحة في مخيمات اللاجئين. ويتعين بذل المزيد من الجهود لاحتواء إمكانية نشوء توتر أمني في المخيمات.

٣٥ - وفي ضوء تبعات الأوضاع المعيشية المزرية السائدة في المخيمات على الحالة الأمنية العامة في لبنان، لا بد من تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان بدون التأثير في احتمال تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام شامل في المنطقة. وقد أكد رئيس الوزراء، الحريري، للرئيس عباس وللأمم المتحدة أن حكومته ملتزمة بإيلاء الأولوية لمعالجة الحالة الاقتصادية والاجتماعية الرديئة التي يعاني منها هؤلاء اللاجئين. وإني

أطلع لتواصل العمل الذي تضطلع به لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني وتسريع عجلته في الفترة القادمة.

ثالثا - ملاحظات

٣٦ - إن منح البرلمان ثقته رسميا للحكومة الوحدة الوطنية في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، أي بعد ستة أشهر من الانتخابات النيابية، يشكل إنجازا هاما. وإني أشيد برئيس الوزراء، الحريري، على ما أبداه من صبر وحكمة في معرض إجراء المشاورات قبل تشكيل الحكومة. ويتيح تشكيل الحكومة فرصة للتقدم في درب تعزيز سيادة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، وهذا ما يتمحور حوله القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويمهد أيضا الطريق للمضي في إحياء المؤسسات السياسية التابعة للدولة.

٣٧ - وإني لمسرور بالفعل لتركيز الزعماء السياسيين، أثناء الأشهر الستة المنصرمة، على ترسيخ البنيان اللبناني ولشيوخ روح التوافق من جديد. فلبنان يعيش حاليا أطول فترة من الاستقرار الداخلي ويتعين على اللبنانيين كافة مواصلة العمل معا في روح من التعايش والديمقراطية لصون الإنجازات التي حققوها منذ عام ٢٠٠٤ في سبيل تعزيز سيادة البلد واستقلاله ومؤسساته. وأحث جميع الزعماء السياسيين على الترفع عن مصالحهم الفئوية والشخصية والدفاع عن مستقبل البلد ومصلحه بحسن نية.

٣٨ - بالرغم مما تقدم، ما زال الوضع هشاً. فثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير ملموسة للحفاظ على الزخم ومواصلة تقدم لبنان في درب استعادته وبشكل مطلق لسيادته وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، بما يتمشى واتفاق الطائف المبرم في عام ١٩٨٩ والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣٩ - ووجود جماعات مسلحة خارجة عن نطاق سيطرة الحكومة يشكل عائقا كبيرا يقف في وجه تطلعات لبنان الديمقراطية ويهدد السلم الأهلي. ويشكل أيضا عقبة في درب تحقيق الازدهار والرفاه اللذين يستحقهما الشعب اللبناني. وإن وجود الميليشيات الذي يعرقل بسط الحكومة الشرعية سلطتها لا يساعد على استعادة البلد سيادته وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، وعلى احترامها التام.

٤٠ - وما فتئ احتفاظ حزب الله بقدرة شبه عسكرية مستقلة يشكل محور النقاشات السياسية في لبنان وعملية المصالحة بعد انتهاء الحرب الأهلية، ويمثل تهديدا كبيرا لسلامة المدنيين اللبنانيين ولسلطة الحكومة. وإني أدعو زعماء حزب الله إلى تحويل الحزب إلى حزب

سياسي لبناني صرف، وذلك بما يتسق مع أحكام اتفاق الطائف الذي التزم به جميع اللبنانيين.

٤١ - وأرحب باستئناف الرئيس ميشال سليمان جلسات الحوار الوطني. فهي تشكل أفضل الأطر لمعالجة مسألة نزع سلاح الجماعات المسلحة في البلد عبر آلية سياسية محلية يشارك فيها الجميع. وأحث جميع المشاركين فيها على المضي في عملهم البالغ الأهمية هذا لتحقيق تقدم ملموس في مجال وضع استراتيجية وطنية. إذ إن لوضع مثل هذه الاستراتيجية أبعادا سياسية وعملية، وسيؤدي دورا هاما لإنشاء هيئة مؤسسية تعمل ضمن حدود زمنية دقيقة ووفقا لمعايير مرجعية واضحة لتحقيق تقدم في هذا المجال وقياسه. وأتطلع لتحقيق تقدم هام في إطار النقاشات بشأن هذه المسألة. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للحوار الوطني وضع جميع الأسلحة الموجودة في لبنان تحت سيطرة الحكومة اللبنانية دون سواها.

٤٢ - وأحث الحكومة اللبنانية والمشاركين في الحوار الوطني على تنفيذ جميع القرارات التي أُنقِص عليها سابقا وأعيد تأكيدها في البيان الوزاري للحكومة، من بينها نزع سلاح الجماعات الفلسطينية خارج مخيمات اللاجئين ومعالجة مسألة السلاح داخلها. وما زلت قلقا للغاية إزاء محافظة الميليشيات الفلسطينية على قواعد شبه عسكرية خارج المخيمات لما فيه من تهديد للاستقرار في لبنان.

٤٣ - وعلى الرغم من أن التحولات التي تشهدها المنطقة لا تزال تؤثر بشدة في الوضع السائد في لبنان، فإن على اللبنانيين أنفسهم، أولا وأخيرا، التصدي للتحديات التي يواجهها بلدهم. وبغية تحقيق الأهداف الواردة في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في سبيل تحقيق الهدف الأبرز ألا وهو ترسيخ دعائم الدولة اللبنانية، لا بد لجميع الأطراف التي لها نفوذ في لبنان من دعم اللجوء إلى عملية سياسية بناءة فيه.

٤٤ - وما زال الجيش اللبناني أحد الأطراف التي تؤدي دورا حيويا لتذليل العقبات الآنفة الذكر، وبخاصة عبر بذل الجهود لتبسط الحكومة المركزية سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية. وهو لم يتوقف قط عن إبداء قدر عال من الالتزام والعزم، وهذا أمر جدير بالترحيب والثناء. وأدعو جميع الدول الأعضاء تقديم دعمها إليه وتزويده بما يلزم من معدات وتدريب ومساعدات مالية لكي يؤازر الأجهزة الأمنية في لبنان في سياق الاضطلاع بمهامها وتعزيز السلطة الشرعية للدولة. ولا بد من القيام بذلك لمساعدة لبنان على الوفاء بما عليه من واجبات بمقتضى قرارات مجلس الأمن وبخاصة القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٥ - أما بالنسبة للعلاقات اللبنانية السورية، فإنها شهدت تقدما تحسد في الزيارة التي أجراها رئيس الوزراء، الحريري، إلى دمشق. وتشكل هذه الزيارة خطوة إيجابية تساعد على

تحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة. وإن ترسيم الحدود بين البلدين مسألة تعني البلدين ولا يمكن حلها في نهاية المطاف إلا عبر اتفاق يتوصلان إليه. وأرحب بإعراب حكومتي البلدين من جديد عن اعتزامهما التحرك لحل هذه المسألة، مما يساعد على تعزيز ضبط الحدود.

٤٦ - وأشيد برئيس الوزراء، الحريري، لتعهدده بتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بدون التأثير في حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام شامل. وأطلب منه الإسراع في إنشاء الأطر القانونية والإدارية اللازمة لتمكين هؤلاء اللاجئين من الحصول على فرص العمل ليتمتعوا بحياة كريمة طوال فترة وجودهم في لبنان. وإني مقتنع بأن وضع حد للأوضاع الصعبة التي يقاسيها الفلسطينيون سيؤثر إيجاباً في التعايش بين اللبنانيين والفلسطينيين، وبالتالي في الأمن والاستقرار في البلد. وفي هذا السياق، ما زالت إعادة بناء مخيم نهر البارد، التي ما برح يلزمها أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تشكل إحدى أولى الأولويات. وأدعو الجهات المانحة، العربية والغربية، إلى التبرع بسخاء لإعادة بناء المخيم وتمويل البرامج العادية التي تنفذها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) لصالح الفلسطينيين في لبنان.

٤٧ - باختصار، ما برح تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يشهد تقدماً. وأود التأكيد من جديد أن بند القرار المذكور، الذي يدعو فيه مجلس الأمن إلى نزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها، ليس سوى انعكاس وإعادة تأكيد لقرار التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف الذي توصلوا إليه في عام ١٩٨٩ بعد الحرب الأهلية. وأفضى هذا الاتفاق حينئذ إلى تخلي جميع الميليشيات اللبنانية - باستثناء حزب الله - عن سلاحها. ويتعين على الجميع صون هذا الاتفاق وتنفيذه. إذ إن الخطر الذي تمثله الجماعات المسلحة والميليشيات على سيادة الدولة اللبنانية واستقرارها ما زال أمراً واقعاً، على نحو ما اتضح من أحداث أيار/مايو ٢٠٠٨. فوجودها يشيع حوا من التهريب يتنافى مع المجرى الطبيعي للحياة الديمقراطية في الدول. كما يقوض الاستقرار في المنطقة.

٤٨ - وثمة ما يدعو إلى القلق المتزايد ألا وهو الادعاءات الخطيرة التي تفيد بنقل كميات كبيرة من الأسلحة إلى لبنان عبر حدوده البرية. وإني أخشى من أن تؤدي هذه العمليات إلى زعزعة الاستقرار في البلد وإلى نشوب نزاع آخر. إني أهيب بجميع الأطراف، داخل لبنان وخارجه، التوقف فوراً عن أي محاولة للحصول على الأسلحة أو نقلها وعن بناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سيطرة الدولة.

٤٩ - وإني، بناء على ما تقدم، أدعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى التقيد بشكل تام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأمضي في بذل جهودي لكي تنفذ جميع هذه القرارات وسائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة باستعادة لبنان سلامة أراضيه وسيادته التامة واستقلاله السياسي.
